

**الفصل الثالث**  
**معالجات محاسبية**  
**في ضوء التحفظ المحاسبي**

obeyikandali.com

### 3.1 : مقدمة :

وامتداداً لما سبق تناوله في هذا المؤلف من خلال فصليه الأول والثاني اللذان تناولوا على الترتيب النظرة المفاهيمية لاعتبارات التحفظ المحاسبي وأثر الالتزام بها على معايير المحاسبة، فاستكمالاً لهذا التابع المنطقي؛ فلا بد أن يعرض هذا الموضوع بعض التطبيقات العملية التي توضح كيفية المعالجة المحاسبية لمواقف متباينة في ضوء الممارسات والاعتبارات الخاصة بالتحفظ المحاسبي، وذلك لتحقيق التكامل بين التنظير العلمي والتطبيق العملي لقضية التحفظ المحاسبي، وذلك على النحو التالي :

### 3.2 : تطبيقات عملية على التحفظ المحاسبي.

- ✓ تطبيق رقم ( 3.2.1 ) .
- ✓ تطبيق رقم ( 3.2.2 ) .
- ✓ تطبيق رقم ( 3.2.3 ) .
- ✓ تطبيق رقم ( 3.2.4 ) .
- ✓ تطبيق رقم ( 3.2.5 ) .
- ✓ تطبيق رقم ( 3.2.6 ) .
- ✓ تطبيق رقم ( 3.2.7 ) .

- ✓ تطبيق رقم ( 3.2.8 ) .
- ✓ تطبيق رقم ( 3.2.9 ) .
- ✓ تطبيق رقم (3.2.10) .
- ✓ تطبيق رقم ( 3.2.11 ) .

### 3.2 : تطبيقات عملية على التحفظ المحاسبي :

وامتداداً لما سبق عرضه وتفسيره في هذا المؤلف من خلال فصليه الأول والثاني ؛ وفيما يتعلق بالتحفظ المحاسبي ، فهناك العديد من المواقف العملية التي تقابل المحاسب ، و التي تتطلب منه أن يُطبق فيها الممارسات الخاصة بالتحفظ المحاسبي ، ومن أمثلة ذلك ما يلي :

1. عند تقديره فترة الحياة الإنتاجية وقيمة النفاية لأصل معين لغرض حساب الإهلاك ، واتباع طريقة الإهلاك المعجل ( القسط المتناقص ) في بعض الحالات .

2. في حالة قيامه بتخفيض رصيد أحد الأصول لوجود شك في قيمته الدفترية و تكوين المخصصات والاحتياطات لمقابلة هذا الشك ، وتمثل بعض المخصصات في كلام من مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ( لمقابلة النقص المحتمل في أرصدة حسابات العملاء ) ، ومخصص هبوط الأسعار ( لمقابلة النقص المحتمل في قيمة المخزون السلعي والأوراق المالية ) ، أما احتياطي خصم أوراق القبض ( لمقابلة النقص المحتمل في قيمة أوراق القبض ) فيُعد أحد الأمثلة الواضحة على الاحتياطات .

3. أيضاً عند قيام المحاسب بتطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل عند تقييم المخزون السلعي والأوراق المالية سريعة التداول ..... إلخ .

4. وفي هذا المضمار ؛ فيمكن إضافة على ماسبق ذكره من تطبيقات عملية تتعلق بكيفية ممارسة التحفظ المحاسبي ؛ فإنه يجب على المحاسبين اختيار سياسة التسعير في إطار الاعتبارات والقيود الخاصة بالتحفظ المحاسبي عند تسعير الخامات المنصرفة للإنتاج .

5. وفي السياق ذاته ؛ فتوجه المحاسب نحو الإسراع في إهلاك بعض الأصول التي يوجد أي شك بالنسبة لها ، ورفض أي عمليات إعادة تقييم بالزيادة لتلك الأصول حتى تتحقق هذه الزيادة في شكل عملية كاملة يُعد من الأمثلة العملية على الالتزام باعتبارات التحفظ المحاسبي .

وستختص الصفحات القادمة من هذا المؤلف بتوضيح بعض المعالجات المحاسبية الآخذة في الاعتبار القيود والاعتبارات والممارسات المهنية التي فرضها التحفظ المحاسبي .

✓ تطبيق رقم ( 3.2.1 ) :

يمكن القول بشكل عام أن تطبيق الممارسات الخاصة بالتحفظ المحاسبي دائماً ما ينتج عنها استثناءات من تطبيق بعض المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فمثلاً؛ تقييم المخزون السلعي بالتكلفة أو السوق أيهما أقل يُعد استثناءً لمبدأ التكلفة التاريخية .

واستكمالاً لما سبق؛ فيمكن توضيح كيفية الأخذ في الحسبان اعتبارات التحفظ المحاسبي عند تقييم المخزون السلعي من خلال عدة تطبيقات عملية، ومنها ما يلي :

✓ فيما يلي بيانات خاصة بمخزون البضاعة لدى الشركة (س) لتجارة الملابس الجاهزة في 2014/12/31 :

البيان	الكمية بالوحدة	تكلفة الوحدة	سعر السوق للوحدة
ملابس رجال :			
قميص	100	15	35
بنطلون	300	65	40
ملابس حريمي :			
بلوزة	400	15	30
جلباب	200	70	60
بنطلون	100	60	40

✓ المطلوب :

كيف يتم تقييم المخزون الخاص بالشركة ( س ) ، آخذاً  
فى الاعتبار القيود التى فرضتها الممارسات المهنية المتعلقة بالتحفظ  
المحاسبي ، وذلك فى الحالات التالية :

أ. لكل وحدة من وحدات المخزون .

ب. لكل مجموعة من مجموعات المخزون .

ت. لإجمالى المخزون .

✓ الإجابة :

طبقاً للقيود و الاعتبارات التى فرضها التحفظ المحاسبي ؛  
فى هذه الحالة يتم تقييم المخزون السلعى للشركة ( س )  
وفقاً لقاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل ، وذلك على النحو  
التالى :

أ. تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل لكل وحدة من وحدات

المخزون :

فى هذه الحالة يتم مقارنة تكلفة الوحدة من كل مفردة  
بسعر سوق الوحدة ويتم تقييم المخزون بالأقل ، كما يظهر من  
الجدول التالى :

التعويض المعاسبي

البيان	الكمية بالوحدة	تكلفة الوحدة	سعر السوق للوحة	التكلفة أو السوق أيهما أقل	قيمة المفردة
ملابس رجالى :					
قميص	100	15	35	15	1500
بنطلون	300	65	40	40	12000
ملابس حريمى :					
بلوزة	400	15	30	15	6000
جلباب	200	70	60	60	12000
بنطلون	100	60	40	40	4000
قيمة المخزون					35500

ب. تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل لكل مجموعة من مجموعات المخزون :

فى هذه الحالة؛ يتم حساب تكلفة الملابس الرجالى والقيمة السوقية للملابس الرجالى، ثم يُقوم مخزون الملابس الرجالى بأيهما أقل، وبالمثل يتم تقويم مخزون الملابس الحريمى،

## التعويض المعاسبي

وتحدد قيمة مخزون نهاية الفترة بحاصل جمع قيمتى المخزون من الملابس الرجالي والمخزون من الملابس الحریمی ، وذلك على النحو التالي:

بيان	الكمية بالوحدة	تكلفة الوحدة	سعر السوق للوحدة	تكلفة المفردة	القيمة السوقية للمفردة	قيمة المجموعة
ملابس رجالي :						
قميص	100	15	35	1500	3500	
بنطلون	300	65	40	19500	12000	
				21000	15500	15500
ملابس حریمی :						
بلوزة	400	15	30	6000	12000	
جلباب	200	70	60	14000	12000	
بنطلون	100	60	40	6000	4000	
				26000	28000	26000
قيمة المخزون						41500

ت. تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل لإجمالي المخزون :

فى هذه الحالة يتم حساب تكلفة كل مفردة من مفردات المخزون، وكذا قيمتها السوقية، ويتم مقارنة إجمالي تكلفة المخزون بإجمالي قيمته السوقية - دون النظر للمجموعات أو المفردات - ويُقوم بالقيمة الأقل، وبالرجوع للجدول السابق مباشرةً، فيمكن توضيح ذلك كالتالى :

1. تكلفة إجمالي المخزون = تكلفة المخزون من الملابس الرجالي + تكلفة المخزون من الملابس الحریمی .

تكلفة إجمالي المخزون = 21000 جنيهه + 26000 جنيهه = 47000 جنيهه.

2. القيمة السوقية للمخزون = القيمة السوقية للمخزون من الملابس الرجالي + القيمة السوقية للمخزون من الملابس الحریمی .

القيمة السوقية للمخزون = 15500 جنيهه + 28000 جنيهه = 43500 جنيهه .

3. يُقوم إجمالي المخزون بمبلغ 43500 جنيهه .

✓ تطبيق رقم (3.2.2) :

يفرض أن إحدى الشركات قد قامت بشراء قطعة أرض بغرض إنشاء مبنى عليها، وقد قامت بدفع مبلغ 300000 جنيه نقداً لشرائها، وذلك فى يناير / عام ( 2000 )، وفى ديسمبر / عام ( 2014 ) كانت القيمة الحالية Current Value أو القيمة البيعية Sales Value، أو القيمة العادلة Fair Value لهذه الأرض فى السوق هى 1500000 جنيه .

✓ المطلوب :

بصفتك محاسب بتلك الشركة ؛ فوضح كيف تقوم بتسجيل و إظهار قيمة هذه الأرض بقائمة المركز المالى، آخذاً فى الاعتبار القيود التى فرضها التحفظ المحاسبي .

✓ الإجابة :

يمكن البدء بالإجابة على هذه الحالة بإيضاح عام مفاده أن الكثير من الأصول – كالمباني و الأراضى والآلات والسيارات والمعدات – تُستخدم فى المساهمة فى توليد دخلاً للشركات مثلها فى هذا الشأن مثل معظم الموارد الاقتصادية، وتقضى القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً بأن مثل هذه الأصول تُسجل بتكلفتها التاريخية، وهو ما يستقيم مع الاعتبارات والقيود الخاصة بالتحفظ المحاسبي.

ويعنى ظهور أو تسجيل الأصل بالتكلفة التاريخية بقائمة المركز المالى هو أن المبلغ المدفوع وقت إقتناء هذا الأصل هو الذى يظهر ، وقد يكون هذا المبلغ مختلفاً كثيراً . بعيداً كل البعد . عما يمكن دفعه اليوم لإحلاله ( استبداله ) ، وهذا أيضاً هو ما أقرته الاعتبارات التى فرضها التحفظ المحاسبي .

وبشكل عام ؛ فيُقصد بسعر الإقتناء ثمن شراء الأصل طبقاً للفاتورة مضافاً إليه تكاليف النقل والشحن والتأمين ، بالإضافة إلى مصاريف التجهيز والإعداد للتشغيل ..... وخلافه من مصروفات لازمة بدءاً من مرحلة شراء الأصل حتى مرحلة تشغيله ، بمعنى الأخذ فى الاعتبار كل المصروفات التى تُتفق على الأصل حتى يُصبح معداً للاستخدام والتشغيل ، وهو ما لا يتعارض مع القيود المتعلقة بالتحفظ المحاسبي .

وفيما يتعلق بالتطبيق محل التساؤل بهذا الموضوع ؛ فيمكن القول أنه وفقاً للقيود والاعتبارات التى فرضها التحفظ المحاسبي ، وفيما يتفق مع المبادئ والقواعد المحاسبية المتعارف عليها و المقبولة قبولاً عاماً ، فسيتم تسجيل قطعة الأرض بقائمة المركز المالى بتكلفتها التاريخية التى تُقدر بمبلغ 300000 جنيه ، بالرغم من أن هذه التكلفة التاريخية بعيدة كل البعد عن القيمة السوقية لقطعة الأرض التى تُقدر بقيمة 1500000 جنيه ، ويجب أن يتم الإشارة بالإيضاحات المتممة المرفقة

بالقوائم المالية المنشورة إلى أن قيمة الأصول المدرجة بقائمة المركز المالى تُمثل تكلفتها التاريخية . أى تكلفتها وقت إقتنائها . ولا تُمثل قيمتها السوقية . البيعية . .

### ✓ تطبيق رقم ( 3.2.3 ) :

واستكمالاً لما سبق ؛ فيمكن إيضاح كيفية إدراج الأصول غير الملموسة التى يتم خلقها أو تطويرها داخلياً بالقوائم المالية فى حالتى اتباع التحفظ المحاسبي وعدم اتباعه ، ففى ظل تزايد أهمية الدور الذى يتوقع أن تؤديه الأصول غير الملموسة فى التأثير على نجاح واستمرار الوحدات الاقتصادية وتدعيم قدراتها التنافسية ، والحاجة المتزايدة إلى ضرورة توفير معلومات محاسبية ملائمة وذات قيمة للمستفيدين ، بما يتماشى مع متطلبات بيئة الأعمال الحديثة ، فإنه يمكن معالجتها محاسبياً باستخدام إحدى الطرق التالية :

### أ. الرسمة ثم إعادة التقييم ( عدم التحفظ ) :

عندما يتم الاستحواذ على الأصول غير الملموسة ، وعندما تكون منافعها المستقبلية فى نطاق عدم التأكد المعقول ، فإن معيار إدراجها كأصل غير ملموس قد تحقق ، لذلك يجب رسملتها وإهلاكها على مدار العمر الإنتاجى المفيد ، وإذا انخفضت القيمة المتوقعة للمنافع المستقبلية عن صافى القيمة الدفترية ؛ ففى هذه الحالة ينبغى تخفيض صافى قيمته الدفترية

حتى تتساوى مع القيمة المتوقعة للمنافع المستقبلية، ينبغي إعادة التقييم و رسملتها على أساس تكاليف الاستحواذ مطروحاً منها مجمع الإهلاك منذ بداية الرسملة .

**ب. اعتبارها مصروفاً ثم إعادة رسملتها في الفترات اللاحقة ( التحفظ ) :**

عندما يتم الاستحواذ على الأصول الغير الملموسة وتكون المنافع الاقتصادية المستقبلية أبعد ما تكون عن نطاق عدم التأكد المعقول، فإن معيار إدراج الأصل لم يتحقق، لذلك ينبغي اعتبارها مصروفاً في الفترة التي حدث فيها حتى وإن كانت القيمة المتوقعة للمنافع الاقتصادية لها موجبة، وإذا بدأت المنافع الاقتصادية المستقبلية تتدفق في فترة لاحقة ، ومن ثم أصبحت في نطاق عدم التأكد المعقول فإنه ينبغي رسملتها وإهلاكها على مدار العمر الإنتاجي المتبقى، وينبغي أن تكون الرسملة على أساس تكلفة الاستحواذ الأصلية أو تكلفة الإنتاج مع تخفيضها بمجمع الإهلاك منذ بداية الفترة التي أُعتبرت فيها مصروفاً حتى فترة الرسملة .

**✓ تطبيق رقم ( 3.2.4 ) :**

و في هذا الشأن ؛ فيمكن أن يُوضع المراجع الخارجي أمام بعض المواقف العملية ليتخذ فيها قراراً بصحة المعالجة المحاسبية من عدمه ، وذلك في ضوء الأصول العلمية والخبرة العملية آخذاً في الاعتبار ما تتطلبه شروط الممارسات المهنية للتحفظ

المحاسبي ، وذلك عند مراجعة حسابات إحدى الشركات المساهمة ( قطاع خاص )، فمثلاً ؛ ففي أثناء قيامه بمراجعة حسابات تلك الشركة واجهته بعض الأمور ، وذلك على النحو التالي :

#### ✓ الموقف الأول :

نظراً لوجود عجز ، رأت المنشأة الاستغناء عن جميع مخصصات الأصول المتداولة وترحيلها إلى ح / الأرباح والخسائر ( جانب له ) لمعالجة ذلك العجز حيث بلغ مجموع قيمة هذه المخصصات 100.000 جنية.

#### ✓ قرار المراجع الخارجي :

لا يمكن الموافقة على هذا التصرف والذي يتجاهل تماماً التحفظ المحاسبي ، ولا يمكن لحالة العجز هذه أن تُبرر القيام بهذا التصرف، ويقوم المراجع بإيضاح أهمية وضرورة تكوين المخصصات اللازمة وأثرها على نتيجة أعمال المنشأة ومركزها المالي، وفي حالة واحدة فقط يمكن للمراجع قبول هذا التصرف من الإدارة ، وتتمثل إياها في أنه "" إذا كانت المخصصات أكبر من اللازم فيمكن الموافقة على رد هذه الزيادة لـ ح / أ.خ لعدم الحاجة إليها "" .

✓ **الموقف الثاني :**

وقع هبوط لأسعار الأوراق المالية المملوكة للمنشأة ( كأصل متداول ) ، ورغم ذلك لم تقم إدارة المنشأة بحساب مخصص لهبوط أسعار الأوراق المالية اعتماداً على توقع أن الأسعار قد ترتفع في السنة أو السنوات المقبلة .

✓ **قرار المراجع الخارجي :**

يقضى التحفظ المحاسبي ضرورة أخذ الخسائر المتوقعة في الحسبان ، عند تحديد نتيجة النشاط ، وذلك بتكوين مخصصات لها ، ومن بين تلك الخسائر هبوط أو انخفاض أسعار الأوراق المالية في السوق عن القيمة الدفترية لها مما يستدعي تكوين مخصص لهبوط أسعار هذه الأوراق طالما كان انخفاض أسعار السوق انخفاضاً حقيقياً وليس مؤقتاً أو عارضاً .

✓ **تطبيق رقم ( 3.2.5 ) :**

وامتداداً لما يتعلق بارتفاع أو هبوط أسعار الأوراق المالية في ضوء اعتبارات الممارسة المهنية للتحفظ المحاسبي ؛ فيمكن طرح مثلاً توضيحياً على هذا الأمر يتمثل إياه فيما يلي :

✓ الحالة الأولى :

إذا كان الرصيد الدفترى للأوراق المالية 5000 جنيه ، وكان سعرها بالبورصة 4900 جنيه ، فما هي المعالجة المحاسبية السليمة في ضوء ما تفرضه اعتبارات الممارسة المهنية للتحفظ المحاسبي ؟

✓ الإجابة :

وفقاً لما تقتضيه شروط وقيود وأيضاً ممارسات التحفظ المحاسبي ؛ فلا بد من اتخاذ إجراءات تكوين مخصص هبوط أسعار أوراق مالية - كما سبق الإشارة إليه - ويُفتح بمبلغ الفرق وهو الخسارة المحتملة .

✓ الحالة الثانية :

إذا كان الرصيد الدفترى للأوراق المالية 5000 جنيه ، وكان سعرها بالبورصة 5100 جنيه ، فما هي المعالجة المحاسبية السليمة في ضوء ما تفرضه اعتبارات وممارسات التحفظ المحاسبي ؟

✓ الإجابة :

معنى هذه الحالة ؛ أن هناك احتمالاً لتحقيق الربح ، وهذا ما تُحذر منه اعتبارات التحفظ المحاسبي ، حيث أن الفرق الذي يتمثل في ( 100 ) جنيه يُعبر عن ربح غير مُحقق ، وسوف

يتحقق بواقعة البيع ، وهذا لم يحدث ، فالمعالجة المحاسبية السليمة هنا وفقاً لاعتبارات التحفظ المحاسبي تقضى بعدم الاعتراف بهذا الربح غير المحقق .

### ✓ تطبيق رقم (3.2.6) :

واستكمالاً لما سبق عرضه وتوضيحه فيما يتعلق بالتطبيق العملى للتحفظ المحاسبي ؛ فعند الالتزام به فى حالة عقود الإيجار فى القوائم المالية للمؤجرين *Leases in the Financial Statements of Lessors* ، وأكثر تحديداً؛ فى حالة عقود الإيجار التمويلية *Finance Leases* ، فبناءً على اعتبارات التحفظ المحاسبي ؛ فإن الاعتراف بالإيراد التمويلي يجب أن يُبنى على نمط يعكس معدل عائد دورى ثابت على صافى استثمار المؤجر المتبقى أو صافى الاستثمار النقدى المتبقى ، وذلك بالنسبة لعقد الإيجار التمويلي ، ويجب أن تُطبق الطريقة المستخدمة بشكل متماثل على عقود الإيجار ذات الخصائص المالية المماثلة.

بالإضافة إلى ما سبق؛ فعندما تكون عوامل ضريبة الدخل التى تؤثر فى التدفق النقدى يمكن التنبؤ بها بدرجة معقولة من التأكد فإن هذه العوامل قد تؤخذ فى الاعتبار عند المحاسبة عن الدخل من عقد الإيجار ، وفى مثل هذه الحالات ؛ فإن الاعتراف بالدخل الناتج عن عقود الإيجار التمويلية يبنى على

نموذج يعكس عائد دورى ثابت ليس على صافى الاستثمار المتبقى ولكن على صافى الاستثمار النقدي المؤجر المتبقى .

✓ تطبيق رقم (3.2.7) :

إذا كان هناك دعوى قضائية مرفوعة ضد إحدى الشركات بخصوص التزام محدد عليها لصالح إحدى الجهات أو أى طرف ما ، ولم يصدر حكماً قضائياً بشأن هذه الدعوى ، فهل يجوز الاعتراف بمثل هذا الالتزام فى الدفاتر المحاسبية قبل صدور الحكم القضائى ؟

✓ الإجابة :

باستقراء الحالة السابقة ؛ فيمكن القول أنها تتعلق بالالتزامات المشروطة أو المحتملة **Contingent Liabilities** ، كما يتضح أن الالتزام لم ينشأ بعد ، ويلزم لنشأته وجود حكم قضائى ، وللإجابة على التساؤل الذى طرحته الحالة سالفه العرض ؛ فيجب أن نتذكر أن هناك قيوداً قد وضعه مجلس معايير المحاسبة المالية FASB عند وجود خسارة محتملة ، ويتمثل هذا القيد فى اعتبارات التحفظ المحاسبى ، وبناءً على هذا القيد فإن أى خسارة محتملة يجب أخذها فى الاعتبار والاعتراف بها فى الدفاتر المحاسبية.

## التعويض المحاسبي

وتطبيقاً لاعتبارات التحفظ المحاسبي ؛ فعند تعرض الشركة لمثل هذا الموقف الذى يتمثل فى كيفية المعالجة المحاسبية للالتزامات المشروطة أو المحتملة كما هو الحال فى الدعاوى القضائية ، فيجب على المحاسب التمييز بين ثلاث مستويات لاحتمال نشأة الالتزام، وذلك على النحو التالى :

1. عندما يكون احتمال نشأة الالتزام ( 50 % ) فأكثر ، فيُطلق عليه التزام محتمل Probable ، وفى هذه الحالة يجب تقدير الالتزام وإثباته فى الدفاتر المحاسبية كخسائر فى قائمة الدخل والتزام فى قائمة المركز المالى ، ويتم ذلك بالقيود المحاسبية التالى :

من ح / خسائر الغرامات والتعويضات	XXX
إلى ح / الالتزامات المقدرة للوفاء بالتعويضات	XXX

وعند صدور الحكم القضائى ؛ فيتم إثبات الوفاء بالالتزام بجعل حساب الالتزامات المقدرة للوفاء بالتعويضات مديناً ، وحساب النقدية دائناً بقيمة التعويض ، فإذا زادت حجم التعويضات عن قيمة الالتزام المقدر، فيكون حساب الغرامات والتعويضات مديناً بالفرق.

2. عندما يكون احتمال نشأة الالتزام أقل من ( 50 % ) وأكبر من ( 20 % ) ، فيُطلق عليه التزام ممكن Possible ، وفى

هذه الحالة يجب الإفصاح عنه فى شكل ملحوظة ضمن الملاحظات الإيضاحية Footnotes التى تُلحق بالقوائم المالية .

3. عندما يكون احتمال نشأة الالتزام أقل من ( 20 % ) ، ، فيُطلق عليه التزام ضئيل الحدوث Remote ، وفى هذه الحالة يمكن تجاهل هذا الالتزام وعدم الإفصاح عنه بأى طريقة.

ومن الجدير بالذكر ؛ أن النسب سائلة العرض قد تم تحديدها من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية ، وقد تم هذا الأمر . إلى حد ما . بطريقة تحكيمية ، إلا أنه جرى العرف على استخدام تلك النسب كمعايير لتحديد المعالجة المحاسبية الملائمة ، ويتم تقدير هذه الاحتمالات بواسطة إدارة الشركة اعتماداً على طبيعة الدعاوى القضائية المرفوعة والخبرات السابقة فى الدعاوى المماثلة ، ويتم مراجعة هذه الاحتمالات بواسطة المراجع الذى يعتمد القوائم المالية .

✓ تطبيق رقم (3.2.8) :

فيما يلي جدول توضيحي يُلخص بعض البيانات المتعلقة بأحد أنواع الاستثمارات :

بيان	نوع الاستثمار	المواصفات	القيمة التي تظهر بها في قائمة المركز المالي	الأثر على صافي الربح
استثمارات يحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. Held - to - Maturity	ديون	الإدارة لديها القدرة والرغبة في الاحتفاظ بالاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق.	التكلفة معدلة بالخصم أو العلاوة.	الفائدة والمكاسب ( الخسائر ) المحققة .

✓ المطلوب :

التعليق على الجدول السابق فيما يتعلق بمستوى الالتزام بممارسات التحفظ المحاسبي بخصوص الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق .

## ✓ الإجابة :

بدايةً ؛ وقبل التطرق إلى تحديد مستوى التحفظ المحاسبي فيما يتعلق بخصوص الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، فسوف يتم القاء الضوء على هذا النوع من الاستثمارات، فتُصنف الورقة كاستثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق فقط عندما يكون لدى الشركة الرغبة والقدرة على الاحتفاظ بها لتاريخ الاستحقاق، فإذا كانت رغبة الشركة الاحتفاظ بالورقة لتاريخ غير مُحدد فإنها لا تُعد من ضمن الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق، وإذا توقعت الشركة أيضاً أن البيع سيكون ضروري بسبب التغير في معدلات الفائدة والحاجة إلى السيولة أو بسبب اعتبارات إدارة الأصول والالتزامات، فإنها لا تُصنف ضمن هذه النوعية من الاستثمارات.

وبالرجوع إلى الجدول السابق مباشرةً و الوارد بالحالة التطبيقية سائلة العرض، وفيما يختص بالتساؤل المطروح بتلك الحالة والمتعلق بتحديد مستوى التحفظ المحاسبي فيما يرتبط بالاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق ؛ فيُلاحظ من ذاك الجدول أن المكاسب أو الخسائر المحققة من بيع الاستثمارات يتم الاعتراف بها وإدراجها في قائمة الربح في الجزء الخاص بالمكاسب والخسائر الأخرى، وعلى عكس هذا الأمر؛ فإنه لا يتم

الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر الغير محققة ، وبخصوص الأمر الأخير ؛ فيعكس درجة عالية من التحفظ المحاسبي فيما يتعلق بعدم الاعتراف بالمكاسب غير المحققة ، واستكمالاً لهذا الأمر ، فيعكس إياه في ذات الوقت خروجاً نسبياً على الاعتبارات والقيود التي يفرضها التحفظ المحاسبي فيما يتعلق بالاعتراف بالأخبار غير السارة حتى إذا كانت متوقعة ، وتتمثل تلك الأخبار السيئة في هذه الحالة عدم الاعتراف بالخسائر غير المحققة.

واستكمالاً لما سبق عرضه فيما يختص بالتعليق على الجدول السابق ؛ فيلاحظ أن المحاسبة عن الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق تتم بالتكلفة المعدلة<sup>(3)</sup> وليس القيمة العادلة<sup>(4)</sup> ، لأنه في هذه الحالة ؛ لا يكون سعر السوق للورقة غير ملائماً لقياس وتقييم هذه النوعية من الاستثمارات ، وبسبب عدم تعديل قيمة هذه الاستثمارات بالتغير في القيم السوقية ، فعادةً ما يكون هناك استقرار في قيمة هذه الاستثمارات والإيرادات الناتجة منها ، وما سبق تفسيره بخصوص المحاسبة عن هذا النوع من

3. يُقصد بالتكلفة المعدلة تكلفة الحصول على الاستثمارات بعد تعديلها بالخصم أو العلاوة .

4. تتمثل القيمة العادلة في القيمة التي يمكن تبادل الورقة المالية بها في العمليات الحالية بين الأطراف وليس عن طريق التصفية الإجبارية لها.

الاستثمارات يعكس درجة جيدة من التحفظ المحاسبي بما يفرضه من اعتبارات وممارسات مهنية .

و فى النهاية ؛ فيلزم هنا التتويه عن أن الاستثمارات فى الديون فقط . كما يظهر من الجدول سالف العرض . هى التى يمكن الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، لأن الاستثمارات فى الملكية ليس لها تاريخ استحقاق.

✓ تطبيق رقم (3.2.9) :

فيما يلي جدول توضيحي يُلخص بعض البيانات المتعلقة  
بأحد أنواع الاستثمارات :

بيان	نوع الاستثمار	المواصفات	القيمة التي تظهر بها في قائمة المركز المالي	الأثر على صافي الربح
استثمارات بغرض المتاجرة. Trading	<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ ديون</li> <li>▪ ملكية</li> </ul>	تُشترى وتُحتفظ بها أساساً لبيعها في الأجل القصير	القيمة العادلة	<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ الفوائد والتوزيعات المكاسب أو الخسائر المحققة .</li> <li>▪ المكاسب أو الخسائر الغير محققة .</li> </ul>

✓ المطلوب :

التعليق على الجدول السابق فيما يتعلق بمستوى التحفظ المحاسبي بخصوص الاستثمارات بغرض المتاجرة .

✓ الإجابة :

بدايةً؛ يتضح من مسمى الاستثمارات بغرض المتاجرة أنها بقصد الإتجار فيها سواء بالبيع أو الشراء لتحقيق أرباح منها فى الفترة القصيرة، ويتم تصنيف هذه الاستثمارات كاستثمارات قصيرة الأجل ، وتظهر دائماً كأصول متداولة بقائمة المركز المالى لأنها تكون قابلة للتحويل إلى نقدية فى الفترة القصيرة - عادةً تكون فترة أقل من ( 3 ) شهور - .

أما فيما يتعلق بوجود مستوى من التحفظ المحاسبي من عدمه بخصوص الاستثمارات بغرض المتاجرة ، وفيما يتعلق بالجدول السابق عرضه مباشرةً، فأهم ما يتضح من هذا الجدول؛ أنه فى ظل التعامل فى هذا النوع من الاستثمارات فإنه يتم الاعتراف بكلا من المكاسب أو الخسائر غير المحققة، ففى ظل الحالة الأولى التى تتمثل فى الاعتراف بالمكاسب غير المحققة ؛ فيُعتبر هذا خروجاً فظاً على الاعتبارات والقيود التى فرضها التحفظ المحاسبي ، وتقضى تلك الاعتبارات والقيود بعدم الاعتراف بالمكاسب إلا عند تحققها بشكل فعلى ، أما الحالة الثانية والتى تتمثل فى الاعتراف بالخسائر غير المحققة فيعكس مثل هذا

الاعتراف بالالتزام بمستوى عالٍ من التحفظ المحاسبي حيث يشتمل إياه على بعض الاعتبارات والقيود التي تقضى بالأخذ في الحسبان الأخبار السيئة حتى إذا كانت متوقعة ولم تقع .

واستكمالاً لما سبق طرحه ؛ وفيما يختص بالتعليق على الجدول السابق عرضه مباشرةً والمتعلق بعرض بعض البيانات الخاصة بالاستثمارات بغرض المتاجرة ، وفيما يختص أيضاً بالحكم على وجود مستوى من التحفظ المحاسبي من عدمه ، فيلاحظ من هذا الجدول أن تلك الاستثمارات تُقيم بالقيمة العادلة وهو ما يتعارض تماماً مع الاعتبارات والقيود التي فرضها التحفظ المحاسبي والتي لا تعترف إلا بالتكلفة التاريخية في مثل هذه الحالات - وجديرٌ بالتتويه أن الممارسات المهنية للتحفظ المحاسبي قد تخرج أحياناً على مبدأ التكلفة التاريخية في بعض الحالات منها تقييم المخزون بالتكلفة أو السوق أيهما أقل ، وقد تناول هذا المؤلف تلك القضية في موضع سابق - .

وجديرٌ بالإشارة والتتويه هنا ، وأيضاً كما يتضح من الجدول سالف العرض أن الاستثمارات بغرض المتاجرة تتنوع بين صنفين ماثلين في كلا من ديون وملكية ، ويُقصد بالنوع الأول السندات ، أما النوع الثاني فيُعتبر عن الأسهم ، وجديرٌ بالذكر أيضاً؛ أن كافة إيرادات الفوائد والتوزيعات الخاصة بهذه الاستثمارات ، وكذلك المكاسب أو الخسائر المحققة وغير

## التعويض المعاسبي

المحقة تظهر فى قائمة الربح ضمن بنود المكاسب والخسائر الأخرى .

✓ تطبيق رقم (3.2.10) :

فيما يلى جدول توضيحي يُلخص بعض البيانات المتعلقة بأحد أنواع الاستثمارات :

بيان	نوع الاستثمار	المواصفات	القيمة التى تظهر بها فى قائمة المركز المالى	الأثر على صافى الربح
الاستثمارات المتاحة للبيع. Available for Sales.	<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ ديون</li> <li>▪ ملكية</li> </ul>	لا تُمثل استثمارات يُحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق أو المتاجرة.	القيمة العادلة . المكاسب أو الخسائر الغير محققة (كبنء من بنوء الدخل الشامل).	<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ الفوائد والتوزيعات.</li> <li>▪ المكاسب أو الخسائر المحققة .</li> </ul>

✓ المطلوب :

إبداء رأى مهني على الجدول السابق فيما يتعلق بمستوى التحفظ المحاسبي بخصوص الاستثمارات المتاحة للبيع .

✓ الإجابة :

كما يتضح من الجدول السابق عرضه مباشرةً، فيتضح أنه يعرض بيانات تتعلق بالاستثمارات المتاحة للبيع ، وتلك الاستثمارات لا تمثل استثمارات يُحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق أو المتاجرة ، وفيما يتعلق بوجود مستوى من التحفظ المحاسبي ؛ فتلك الاستثمارات تستقيم في هذا الشأن مع نظيرتها بفرض المتاجرة حيث التقييم بالقيمة العادلة، وكذلك الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر الغير محققة ، مع الانتباه أنه في حالة الاستثمارات المتاحة للبيع ؛ فإن المكاسب أو الخسائر غير المحققة يتم الاعتراف بها ولكن كبند من بنود الدخل الشامل .

✓ تطبيق رقم ( 3.2.11 ) :

إذا علمت أن ( التحوط ) Hedging هو استخدام أداة مالية أو أكثر للتحوط لأية تغيرات في القيمة العادلة أو في التدفقات النقدية في بند آخر وبحيث تتعادل الآثار الناتجة عن الأداة المستخدمة للتحوط مع الآثار المتعلقة بالأداة الأصلية Offset ، ويُعد التعريف السابق عرضه هو تعريفاً عاماً للتحوط، وسيتم

تعريف التحوط بالنسبة للقيمة العادلة ، ونظيره المتعلق بالتدفقات النقدية كما سيظهر من الفقرتين القادمتين .

يُقصد بالتحوط بالنسبة للقيمة العادلة هو تغطية مخاطر تعرض القيمة العادلة لأصل أو التزام أو جزء منه لمخاطر معينة تؤثر على صافي الدخل المتولد منه .

ويُقصد بالتحوط بالنسبة للتدفق النقدي هو تغطية مخاطر تتعلق بأداة يتولد عنها تدفقاً نقدياً مثل دفعات الفائدة المستقبلية على دين يحتسب سعر الفائدة عليه وفقاً لأساس متغير من شأنها التأثير على نتائج النشاط .

وتتم المعالجة المحاسبية في حالة التحوط للقيمة العادلة فيما يلي :

أ. الأرباح أو الخسائر الناشئة عن إعادة قياس أداة التحوط بالقيمة العادلة يتم معالجتها فوراً من خلال قائمة الدخل .

ب. الأرباح أو الخسائر الناشئة عن البند المحوط يجب أن يُعدل بها هذا البند والاعتراف بها من خلال قائمة الدخل.

بينما تتم المعالجة المحاسبية في حالة التحوط للتدفق النقدي فيما يلي :

## التحفظ المحاسبي

أ. الجزء من الأرباح أو الخسائر الناشئة عن أداة التحوط المحدد على أنه تحوط فعال يجب الاعتراف به مباشرة فى حقوق الملكية.

ب. يتم إثبات الجزء غير الفعال من خلال قائمة الدخل .

✓ **المطلوب :**

إبداء رأيك فيما يتعلق بالمعالجة المحاسبية فى حالة كلا من التحوط بالنسبة للقيمة العادلة، وكذلك التحوط الخاص بالتدفق النقدى، وذلك بشأن ما تراعيه تلك المعالجات لاعتبارات التحفظ المحاسبي .

✓ **الإجابة :**

سيتم الإجابة على الحالة التطبيقية السابقة من خلال قسمين، يختص الأول بالتحوط المتعلق بالقيمة العادلة، والثانى فسوف يختص بالتحوط بالنسبة للتدفق النقدى، وذلك على النحو التالى :

✓ **القسم الأول :**

يتضح من المعلومات الواردة سلفاً، والمتعلقة بالتحوط بالنسبة للقيمة العادلة، أنه يتم الاعتراف بالتغير فى القيمة العادلة سواء كان هذا التغير مكاسب أو خسائر، ففى تلك الحالات تُعتبر غير محققة، ففى حالة اعتبارها مكاسب غير محققة يتم الاعتراف بها

ويتضح تأثيرها على الدخل، فيمكن اعتبار هذا التصرف خرقاً للاعتبارات والشروط التي يفرضها التحفظ المحاسبي، أما في الحالة الثانية التي تتمثل في اعتبار التغيير في القيمة العادلة خسائر غير محققة؛ فهذا الأمر يُعد التزاماً دقيقاً ورفيع المستوى بشأن اتباع الاعتبارات والقيود المتعلقة بالتحفظ المحاسبي كون هذا التصرف سيُفصح عن خسائر لم تتحقق بعد من وجهة نظر تلك الاعتبارات والقيود.

### ✓ القسم الثاني :

بالرجوع إلى المعلومات الواردة سلفاً، والمتعلقة بالتحوط بالنسبة للتدفق النقدي، فيتبين أنه يتم الاعتراف بالجزء من الأرباح أو الخسائر الناشئة عن أداة التحوط المحدد على أنه تحوط فعال في حقوق الملكية، فتمثل تلك المعالجة المحاسبية خروجاً نسبياً على الاعتبارات التي يفرضها التحفظ المحاسبي حيث لم يتضح تأثير تلك الأرباح أو الخسائر على الدخل، وبالرغم من ذلك؛ فالاعتراف بالخسائر الغير محققة كبند من بنود حقوق الملكية، فيُمثل هذا الأمر الرجوع مرةً ثانية إلى الالتزام بقيود التحفظ المحاسبي بمستوى مرتفع نسبياً، حيث لم يتضح تأثير تلك الخسائر غير المحققة على الدخل، حيث تقضى اعتبارات التحفظ المحاسبي ضرورة الافصاح عن تأثير أي أخبار غير سارة على الدخل فوراً.

وبالرجوع أيضاً للمعلومات السابقة ، وفيما يتعلق بإبداء  
الرأى حول المعالجة المحاسبية للتحوط الخاص بالتدفق النقدى  
فيما يتم أخذه فى الحسبان من قيود فرضها التحفظ المحاسبي  
من عدمه ، فيمكن القول أن المعالجة المحاسبية لإثبات الجزء غير  
الفعال من خلال قائمة الدخل يمكن تناولها من جهتين ، فالجهة  
الأولى التى تتمثل فى الاعتراف بالمكاسب غير المحققة من الجزء  
غير الفعال، فهذا الأمر يُعد خرقاً لاعتبارات وممارسات التحفظ  
المحاسبي، أما الجهة الثانية والتى تتمثل فى الاعتراف بالخسائر  
غير المحققة والتى يتضح أثرها على الدخل ، فيُعد هذا التصرف  
التزاماً باعتبارات التحفظ المحاسبي بدرجة عالية .

obeyikandali.com

المراجع

obeyikanda.com

أولاً : الكتب :

1. الدهراوى ؛ كمال الدين مصطفى ، وعلى ؛ عبد الوهاب نصر (2006)، المحاسبة المتوسطة (1).
2. الصبان ؛ محمد سمير، و الدهراوى؛ كمال الدين، وسالم؛ أحمد كامل، وهلال؛ عبد الله عبد العظيم ( 2010 ) ، المحاسبة المتوسطة " القياس والإفصاح وفقاً لمعايير المحاسبة المالية"، دار الجامعيين للطباعة والتجليد .
3. الفداغ ؛ فداغ ( 1999 ) ، المحاسبة المتوسطة : نظرية وتطبيق، مؤسسة الوراق .
4. الناغى ؛ محمود السيد ( 2007 ) ، إتجاهات معاصرة فى: نظرية المحاسبة ، المكتبة العصرية .
5. الناغى ؛ محمود السيد ( 2002 ) ، دراسات فى : نظرية المحاسبة والمعايير المحاسبية ، المكتبة العصرية.
6. بخيت؛ محمد بهاء الدين محمد ( 2009 ) ، مقدمة فى : المحاسبة المالية وتحليل القوائم المالية ، الطبعة الأولى ، دار الجامعيين للطباعة والتجليد .
7. تمران ؛ محمد حامد (2002)، المشاكل المحاسبية الدولية.

8. جمعة؛ إسماعيل إبراهيم، و طاحون ؛ محمد عبد الحميد ،  
وعلى ؛ عبد الوهاب نصر ( 2008 ) ، المحاسبة المتوسطة ( 2 ) ،  
الناشر : قسم المحاسبة / كلية التجارة / جامعة  
الإسكندرية.
9. حسين ؛ محمد ربحان ( 1998 ) ، محاسبة شركات  
الأشخاص، مؤسسة النبيل للطباعة .
10. حماد ؛ طارق عبد العال ( 2001 ) ، المشتقات المالية  
( المفاهيم - إدارة المخاطر - المحاسبة ) ، " سلسلة البنوك  
التجارية " قضايا معاصرة " - الجزء الخامس ، الدار  
الجامعية .
11. زكى ؛ السيد محمود ( 2010 ) ، مبادئ المحاسبة المالية ،  
دار التعليم الجامعي .
12. زين ؛ على أحمد ( 2002 ) ، دراسات في المراجعة - مع  
حالات تطبيقية متنوعة . ، الناشر : جهاز توزيع الكتاب  
الجامعي / جامعة حلوان.
13. عامر؛ محمد على البدرى محمد ( 2007 ) ، مبادئ  
المحاسبة " الأصول العلمية والعملية " ، المعهد العالي  
للسياحة والفنادق والحاسب الآلى .

14. عبد العال ؛ أحمد رجب ( 1990 ) ، مبادئ المحاسبة المالية ، مركز الإسكندرية للمطبوعات الجامعية .
15. قايد ؛ محمد أمين عبد الله ، والمليجي ؛ هشام حسن عواد (2000) ، محاسبة شركات الأموال ، مؤسسة نبيل للطباعة والكمبيوتر .
16. مرعى ؛ عبد الحى عبد الحى ، و مرعى ؛ عطية عبد الحى ( 2002 ) ، أساسيات المحاسبة المالية - الجزء الأول - ، الطبعة الرابعة ، الشنهابى للطباعة والنشر والتوزيع .
17. مسعود ؛ طلعت ذكرى ( 1999 ) ، دراسات متقدمة فى شركات المساهمة ، مؤسسة نبيل للطباعة والكمبيوتر .
18. نور ؛ أحمد ( 2000 ) ، المكتبة المحاسبية ( 1 ) ، (( مبادئ المحاسبة المالية )) ، "" المبادئ والمفاهيم والإجراءات المحاسبية والمعايير المحاسبية الدولية والعربية والمصرية "" ، الدار الجامعية .

## ثانياً : الرسائل :

1. أحمد؛ عماد محمد رياض (2002) ، إطار مقترح لمعايير المراجعة البيئية لقياس وتقييم الأداء البيئي للوحدات الاقتصادية (( دراسة تطبيقية )) ، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث البيئية / جامعة عين شمس .
2. الديب ؛ أحمد محمد عبد العزيز ( 2012 ) ، درجة التحفظ المحاسبي فى القوائم المالية للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية فى ظل معايير المحاسبة المصرية "" دراسة نظرية وميدانية "" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة / جامعة طنطا .
3. المناوى ؛ حازم عزمى مسعد ( 2000 ) ، قياس تكافة الاقتراض وأثره على الخصائص الكيفية للمعلومات المحاسبية "" مع دراسة تطبيقية "" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة / جامعة الإسكندرية .
4. راشد؛ محمد إبراهيم محمد (2010)، دراسة وتحليل نماذج قياس التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية فى إطار الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية لتقييم أثره على تكافة التمويل بالملكية والاقتراض (( دراسة تطبيقية على

جمهورية مصر العربية))، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة / جامعة الإسكندرية .

### ثالثاً : الدوريات العلمية :

1. إبراهيم ؛ سماسم كامل موسى ( 2006 ) ، دراسة تحليلية لبيان مدى ملائمة المعلومات المتعلقة برأس المال الفكري وتأثيرها على القيمة السوقية للوحدات الاقتصادية المدرجة أسهمها فى بورصة الأوراق المالية المصرية "" دراسة ميدانية"" ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، العدد الثالث ، ص ص 106 - 35 .
2. السهلى ؛ محمد سلطان ( يناير 2009 ) ، التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية : دراسة تطبيقية ، المجلة العربية للعلوم الإدارية ، المجلد السادس عشر ، العدد الأول ، جامعة الكويت ، ص ص 25-7 .
3. جنىدى ؛ محمد سعيد محمد ( 2004 ) ، أثر الدور التعاقدى للمعلومات المحاسبية على درجة التحفظ المحاسبي وانعكاس ذلك على إدارة الأرباح - دراسة تحليلية - ، المجلة العلمية : التجارة والتمويل ، العدد الثانى ، كلية التجارة / جامعة طنطا ، ص ص 95 - 55 .

4. شتيوى ؛ أيمن محمد ( 2010 ) ، تأثير مخاطر الدعاوى القضائية على ممارسات التحفظ المحاسبى فى الشركات المثمة بالتلاعب : بالتطبيق على سوق الأسهم المصرية ، دورية الإدارة العامة ، المجلد الخمسون ، العدد الرابع ، معهد الإدارة العامة.

#### رابعاً : معايير المحاسبة المصرية :

1. معيار المحاسبة المصرى رقم (5) : "" السياسات المحاسبية والتغيير فى التقديرات "" .
2. معيار المحاسبة المصرى رقم (24) : "" ضرائب الدخل "" .
3. معيار المحاسبة المصرى رقم (26) : "" الأدوات المالية - الاعتراف والقياس "" .
4. معيار المحاسبة المصرى رقم (27) : "" حصص الملكية فى المشروعات المشتركة "" .
5. معيار المحاسبة المصرى رقم (28) : "" المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة "" .
6. معيار المحاسبة المصرى رقم (29) : "" تجميع الأعمال "" .
7. معيار المحاسبة المصرى رقم (31) : "" اضمحلال قيمة الأصول "" .

8. معيار المحاسبة المصري رقم (32) : " الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة " .
9. معيار المحاسبة المصري رقم (34) : " الاستثمار العقاري " .
10. معيار المحاسبة المصري رقم (35) : " الزراعة " .
11. معيار المحاسبة المصري رقم (36) : " التقيب عن وتقييم الموارد التعدينية " .

#### خامساً : معايير المحاسبة الدولية :

1. معيار المحاسبة الدولي رقم ( 1 ) : " إطار إعداد وعرض القوائم المالية " .
2. معيار المحاسبة الدولي رقم ( 12 ) : " ضرائب الدخل Income Taxes " .
3. معيار المحاسبة الدولي رقم (32) : " الأدوات المالية : الاعتراف والإفصاح Financial Instruments : Disclosure and Presentation " .
4. معيار المحاسبة الدولي رقم (39) : " الأدوات المالية : الاعتراف والقياس Financial Instruments : Recognition and Measurement " .
5. معيار المحاسبة الدولي رقم (31) : " التقرير المالي عن الحصص فى المشاريع المشتركة Interests In Joint Ventures " .

6. معيار المحاسبة الدولي رقم (37) : "" المخصصات و الالتزامات  
Provisions, Contingent Liabilities والأصول المحتملة  
and Contingent Assets . ""
7. معيار المحاسبة الدولي رقم (3) : "" تجميع الأعمال  
Business Combination . ""
8. معيار المحاسبة الدولي رقم (36) : "" انخفاض قيمة  
الأصول Impairment of Assets . ""
9. معيار المحاسبة الدولي رقم (5) : "" الأصول غير  
المتداولة المحتفظ بها برسوم البيع والعمليات  
المتوقفة None-current assets held for sale and  
discontinued operations . ""
10. معيار المحاسبة الدولي رقم (40) : "" الاستثمارات العقارية  
Investment Property . ""
11. معيار المحاسبة الدولي رقم (41) : "" الزراعة  
Agriculture . ""
12. معيار المحاسبة الدولي رقم (6) : "" تناول استكشاف  
وتقويم الأصول الخاصة بالنفط والثروات المعدنية  
الأخرى Exploration for and Evaluation of  
Mineral Resources . ""

المصطلحات الأجنبية

obeyikandali.com

م	المصطلح باللغة الإنجليزية	الترجمة
1	Conservatism	التحفظ المحاسبي
2	Accounting Principles Board	مجلس مبادئ المحاسبة
3	American Institute Of Certified Public Accountants	مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي
4	(Cost – Benefit )	الكلفة والمنفعة
5	Contracting Explanation	المبرر التعاقدى
6	Litigation Explanation	مبرر التقاضى
7	Regulatory Explanation	المبرر التنظيمى
8	Income Tax Explanation	المبرر الضريبي
9	Conditional Conservatism	التحفظ المشروط
10	Un conditional Conservatism	التحفظ غير المشروط
11	Impairment Write Down	خسائر التدهور

م	المصطلح باللغة الإنجليزية	الترجمة
12	EX-ante Conservatism	التحفظ المُسبق
13	Distort	تحريف
14	EX- Post Conservatism	التحفظ اللاحق
15	Event- Driven Conservatism	التحفظ المعتمد على وقوع الحدث
16	Mandatory Conservatism	التحفظ الإلزامي
17	Conservative Accounting Principles	المبادئ المحاسبية المتحفظة
18	Voluntary Conservatism	التحفظ الاختياري
19	Conservative Accounting Choices	الاختيارات المحاسبية المتحفظة
20	Balance Sheet Conservatism	تحفظ الميزانية
21	Earnings Conservatism	تحفظ الربح

م	المصطلح باللغة الإنجليزية	الترجمة
22	Maximum Conservatism	التحفظ الأقصى
23	Minimum Conservatism	التحفظ الأدنى
24	Permanent Conservatism	التحفظ الدائم
25	Temporarily Conservatism	التحفظ المؤقت
26	Absolute Conservatism	التحفظ الكلي
27	Partial Conservatism	التحفظ الجزئي
28	Losses Conservatism	تحفظ الخسائر
29	Gains Conservatism	تحفظ المكاسب
30	Realized Conservatism	التحفظ المحقق
31	Information Asymmetry	تماثل المعلومات
32	Good News	الأنباء السارة
33	Bad News	الأنباء السيئة
34	Judgment	الحكم المهني

م	المصطلح باللغة الإنجليزية	الترجمة
35	Specific Transitional Provisions	الأحكام الانتقالية المحددة
36	Retrospectively	أثر رجعي
37	Discretionary Accruals	الاسـتـحقاقات الاختيارية
38	Provision	المخصص
39	Reserve	الاحتياطي
40	Business Risk	مخاطرة أعمال
41	Financial Risk	مخاطرة مالية
42	Misrepresentation	تضليل
43	Employer's Accounting for Pensions	معيـار معاشات التقاعد ( 1985 )
44	Income Taxes	ضرائب الدخل

م	المصطلح باللغة الإنجليزية	الترجمة
45	Financial Instruments : Disclosure and Presentation	الأدوات المالية : الاعتراف والإفصاح
46	Financial Instruments : Recognition and Measurement	الأدوات المالية : الاعتراف والقياس
47	Interests In Joint Ventures	التقرير المالى عن الحصص فى المشاريع المشتركة
48	Provisions, Contingent Liabilities and Contingent , Assets	المخصصات و الالتزامات والأصول المحتملة
49	Business Combination	تجميع الأعمال
50	Impairment of Assets	انخفاض قيمة الأصول
51	None-current assets held for sale and discontinued operations	الأصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات المتوقفة

م	المصطلح باللغة الإنجليزية	الترجمة
52	Investment Property	الاستثمارات العقارية
53	Agriculture	الزراعة
54	Exploration for and Evaluation of Mineral Resources	تداول استكشاف وتقويم الأصول الخاصة بالنفط والثروات المعدنية الأخرى
55	Leases in the Financial Statements of Lessors	القوائم المالية للمؤجرين
56	Finance Leases	عقود الإيجار التمويلية
57	Hedging	التحوط

الاختصاصات

obeykandali.com

التعريف المعاسبي

م	المصطلح باللغة الإنجليزية	الترجمة
1	FASB	مجلس معايير المحاسبة المالية
2	IASB	مجلس معايير المحاسبة الدولية

الفهرس

obeyikandali.com

## التحفظ المحاسبي

رقم الصفحة	الموضوع
7	مقدمة .
9	<b>الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للتحفظ المحاسبي.</b>
11	1.1 : مقدمة .
13	1.2 : التحفظ المحاسبي: المعنى والمضمون .
18	1.3 : أسباب التوجه نحو التحفظ المحاسبي .
25	1.4 : تقسيمات التحفظ المحاسبي .
26	1.4.1 : التحفظ المشروط والتحفظ غير المشروط .
28	1.4.2 : التحفظ المسبق و التحفظ اللاحق .
29	1.4.3 : التحفظ الإلزامي والتحفظ الاختياري.
30	1.4.4 : تحفظ الميزانية وتحفظ الربح .
30	1.4.5 : التحفظ الأقصى و التحفظ الأدنى .
31	1.4.6 : التحفظ الدائم والتحفظ المؤقت .
32	1.4.7 : التحفظ الكلي والتحفظ الجزئي .
33	1.4.8 : تحفظ الخسائر وتحفظ المكاسب .
33	1.4.9 : التحفظ المحقق .
33	1.5 : أثر التحفظ المحاسبي على البورصة .
38	1.6 : أثر التحفظ المحاسبي على السياسات المحاسبية .
42	1.7 : أثر قانون ساربينز أوكسلي على التحفظ المحاسبي.

## التحفظ المحاسبي

رقم الصفحة	الموضوع
44	1.8 : المخصصات والاحتياطيات فى سياق التحفظ المحاسبي.
44	1.8.1 : المخصص .
46	1.8.2 : الاحتياطى .
49	1.9 : العوامل المؤثرة فى التحفظ المحاسبي.
52	1.10 : الانتقادات الموجهة للتحفظ المحاسبي.
59	<b>الفصل الثانى : أثر التحفظ المحاسبي على معايير المحاسبة .</b>
61	2.1 : مقدمة .
63	2.2 : أثر التحفظ المحاسبي على معايير المحاسبة .
68	2.2.1 : ضرائب الدخل من منظور التحفظ المحاسبي.
70	2.2.2 : الاعتراف والقياس للأدوات المالية والمشتقات من منظور التحفظ المحاسبي.
73	2.2.3 : حصص الملكية فى المشروعات المشتركة من منظور التحفظ المحاسبي.
75	2.2.4 : المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة من منظور التحفظ المحاسبي.
76	2.2.5 : تجميع الأعمال من منظور التحفظ المحاسبي.
78	2.2.6 : اضمحلال قيمة الأصول من منظور التحفظ المحاسبي.

## التحفظ المعاسبي

رقم الصفحة	الموضوع
80	2.2.7: الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة من منظور التحفظ المحاسبي.
81	2.2.8 : الاستثمار العقاري من منظور التحفظ المحاسبي.
83	2.2.9 : الزراعة من منظور التحفظ المحاسبي.
85	2.2.10 : التقيب عن وتقييم الموارد الطبيعية من منظور التحفظ المحاسبي.
86	2.3 : التحفظ المحاسبي أحد محددات خاصية الحيادية .
87	<b>الفصل الثالث : معالجات محاسبية في ضوء التحفظ المحاسبي</b>
89	3.1 : مقدمة .
91	3.2 : تطبيقات عملية على التحفظ المحاسبي.
93	✓ تطبيق رقم ( 3.2.1 ) .
98	✓ تطبيق رقم ( 3.2.2 ) .
100	✓ تطبيق رقم ( 3.2.3 ) .
101	✓ تطبيق رقم ( 3.2.4 ) .
103	✓ تطبيق رقم ( 3.2.5 ) .
105	✓ تطبيق رقم ( 3.2.6 ) .
106	✓ تطبيق رقم ( 3.2.7 ) .
109	✓ تطبيق رقم ( 3.2.8 ) .

التعويض المعاسبي

رقم الصفحة	الموضوع
113	✓ تطبيق رقم ( 3.2.9 ) .
116	✓ تطبيق رقم ( 3.2.10 ) .
117	✓ تطبيق رقم ( 3.2.11 ) .
123	المراجع.
133	المصطلحات الأجنبية.
141	الاختصارات.
145	الفهرس
151	فهرس الجداول.
154	فهرس الأشكال.
155	مؤلفات سابقة.

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
22	مبررات ودوافع الطلب على ممارسة التحفظ المحاسبي.	(1 -1)
27	أمثلة على التحفظ المشروط والتحفظ غير المشروط.	(1 -2)
68	ضرائب الدخل في سياق ممارسات التحفظ المحاسبي.	(2 -1)
70	الاعتراف والقياس للأدوات المالية والمشتقات في سياق ممارسات التحفظ المحاسبي	(2 -2)
73	حصص الملكية في المشروعات المشتركة في سياق ممارسات التحفظ المحاسبي.	(2 -3)

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
75	المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة فى سياق ممارسات التحفظ المحاسبي.	(2 -4)
76	تجميع الأعمال فى سياق ممارسات التحفظ المحاسبي.	(2 -5)
78	اضمحلال قيمة الأصول فى سياق ممارسات التحفظ المحاسبي.	(2 -6)
80	الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة فى سياق ممارسات التحفظ المحاسبي.	(2 -7)
81	الاستثمار العقارى فى سياق ممارسات التحفظ المحاسبي.	(2 -8)

التحفظ المعاسبي

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
83	الزراعة فى سياق ممارسات التحفظ المحاسبى.	(2 -9)
85	التقيب عن وتقييم الموارد الطبيعية فى سياق ممارسات التحفظ المحاسبى.	(2 -10)

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
48	الأحداث المستقبلية فى الأجل القصير	(1 -1)

## مؤلفات سابقة

1. متطلبات الرقابة الداخلية في ضوء قانون SOX وأثرها على أمن المعلومات، "دراسة تطبيقية" ( 2013 ) ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
2. التقييم الذاتي للرقابة - Control Self Assessment "CSA" ( 2013 ) ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر .
3. المحاسبة عن رأس المال الفكري - التنظير العلمى والتطبيق العملى - ( 2014 )، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر .
4. المراجعة البيئية - التأصيل النظرى والممارسات المهنية - ( 2014 )، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر .

وتماماً ؛

أسأل الله العلي القدير أن يكون  
هذا العمل نافعا ولو جه الله خالصاً

المؤلفة ؛